

«الوطني»: نمو الاقتصاد غير النفطي سيحافظ على قوته خلال العام المقبلين عند 4 و5%

القريب ويقدّر هذا العام عند 19% من الناتج المحلي الإجمالي. كما أن سعر النفط للسنة المالية 2014/2015 يعتبر الأقل بين دول مجلس التعاون عند 70 دولاراً للبرميل.

التضخم

على الرغم من قوة النشاط في قطاع المستهلك، إلا أن التضخم في هذا القطاع قد حافظ على اعتدال وتبترته على نطاق 2,5% - 3% على أساس سنوي لمعظم العام الماضي. وتشهد كل من شريحتي المواد الغذائية وإيجارات المنازل تسارعا بواقع 3 - 4% على أساس سنوي ما أدى إلى زيادة الضغوطات التضخمية. وباستثناء تلك الشريحتين، يظهر أن التضخم قد انخفض إلى 2,1% على أساس سنوي في فبراير من العام 2014. ونتوقع أن يرتفع التضخم ليصل إلى نطاق 3% - 4% خلال العام المقبلين، وذلك نتيجة زيادة الضغوطات التضخمية من شريحتي المواد الغذائية والإسكان. كما من الممكن أن يرتفع معدل التضخم المعلن ولكن من المتوقع أن يظل ثابتاً نتيجة التراجع الطفيف الذي قد يشهده نشاط قطاع المستهلك واستمرار قوة الدينار (الموزون). حتى الآن، لا يظهر مؤشر أسعار الجملة دلالات كثيرة على زيادة الضغوطات التضخمية.

النقد والائتمان

وأشار التقرير إلى أن الائتمان المصرفي سجل ارتفاعاً خلال الأشهر الماضية، كما أنه يظهر مؤشرات تحسن بعد التراجع الذي خلفته الأزمة المالية. فقد استقر نمو الائتمان العام عند 7,3% على أساس سنوي خلال فبراير من ارتفاعاً من 4,8% على أساس سنوي في العام الماضي وعن متوسط العام 2013 عند 6,2%. ولا يزال نمو القروض الشخصية في الصدارة عند 15% على أساس سنوي (باستثناء القروض الممنوحة لشراء الإسهم) وذلك على الرغم من أنه قد شهد تراجعاً من أعلى مستوى له عند 19% على أساس سنوي خلال العام الماضي، كما أنه من الممكن أن يستمر في التراجع نتيجة قيام الحكومة بالتخفيف من عبء ديون المواطنين. وقد سجل الائتمان الممنوح للقروض والأعمال تتسارع كما يستمر على وتيرته القوية تماشياً مع ارتفاع مستويات الاستثمار. وقد فاق نمو الائتمان نمو وادائع القطاع الخاص في فبراير، الأمر الذي يعتبر نادر الحدوث خلال السنوات الماضية.

ويحافظ بنك الكويت المركزي على سعر الفائدة الأساسي (سعر الخصم) عند 2% منذ شهر أكتوبر من العام 2012، وتبدو الأوضاع المالية في البنوك جيدة نتيجة قوة مستويات السيولة وقوة النمو في الدخل التشغيلي. إلا أن الأرباح قد انخفضت في العام 2013 على خلفية عدة عوامل من ضمنها ارتفاع قيمة المخصصات.

وشهد سعر الصرف قوة ارتفاعاً ملحوظاً خلال الربع سنوات الماضية بلغ نحو 8%. وقد جاءت قوة الدينار (الموزون) بحسب التبادلات التجارية نتيجة ارتفاع سعر صرف الدولار. وعلى الرغم من ذلك، فقد تراجع سعر صرف الدينار قليلاً مقابل الدولار.

الذي يهدف إلى توسعة الإنتاج في اثنين من مصافي الكويت القديمة، حيث من المتوقع أن يبدأ العمل رسمياً خلال هذا العام بعد أن تم التوقيع على العقود الرئيسية في شهر أبريل، كما من المزمع أن يتم التوقيع على مشروع مماثل في وقت لاحق خلال العام 2014 لبناء مصفاة جديدة. ويعتد على قطاع النفط، من المقرر أن يتم على العمل على مشروع محطة شمال الزور الذي يقدر بقيمة مليارين دينار، والذي يعد أول مشروع من مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومن المفترض أن يؤدي تنفيذ تلك المشاريع، بالإضافة إلى المشاريع الأخرى في قطاعات المواصلات والصحة والتعليم والإسكان، إلى تحسين النشاط الاستثماري في الكويت الذي قد شهد ضعفاً خلال السنوات الماضية، كما من شأن تلك المشاريع تطوير البنية التحتية الكويتية لتتماشى مع التطوير الذي تشهده دول الخليج المجاورة.

قطاع العقار

سجل قطاع العقار نشاطاً قوياً خلال العام 2013، ويستمر في هذا النشاط هذا العام. فقد بلغت المبيعات أعلى مستوى لها عند 3,7 مليارات دينار خلال العام 2013 مرتفعة بواقع 18% على أساس سنوي. وقد جاءت الزيادة من ارتفاع الأسعار و من زيادة عدد الصفقات لاسيما في العقار الاستثماري. وقد ارتفع متوسط أسعار البيع بواقع 37%، وترجع الزيادة في مستوى المبيعات إلى كل من محدودية المعروض و جاذبية القطاع كجذب للاستثمار (في الوقت الذي شهد فيه سوق الأوراق المالية تراجعاً في النشاط) وتحسن قطاع الأعمال بالإضافة إلى قيام الحكومة بشراء عقارات تجارية من خلال المحافظ.

ومن المفترض أن تظل ضغوطات الأسعار قوية خلال الأشهر القادمة وخاصة في قطاع العقار وذلك نتيجة واقع العرض والطلب في ظل نقص الأراضي. وقد تتزايد المخاوف بشأن ارتفاع مستويات الأسعار والتكلفة، أما القرار الأخير للحكومة بالسماح للوافدين بالتملك فقد باذق وقتاً قبل تطبيقه على أرض واقع. على أي حال، فإننا لا نرى له أي تأثير على المدى القريب والمتوسط.

الميزانية العامة

على الرغم من عدم توافق الأرقام الرسمية بعد، من المقرر أن يسجل الإنفاق ارتفاعاً بواقع 3% خلال السنة المالية 2013/2014، أي أقل من وتيرته في العام الماضي. ويعزى ذلك في جانب منه إلى الزيادة في الرواتب والأجور في السنة المالية 2012/2013 والتي لم تتكرر العام الماضي. وتشير مسودة ميزانية السنة المالية 2014/2015 إلى زيادة معتدلة في الإنفاق من ضمنها انخفاض المصروفات الاستثمارية وذلك لتحسن سوق مشاريع البنية التحتية. ومن الجدير بالذكر أن المصروفات الاستثمارية في قطاع النفط لا تظهر في ميزانية الحكومة.

وعلى الرغم من أنه قد تتم مراجعة بيانات الإنفاق قبل الانتهاء منها، إلا أن الزيادة البسيطة تعتبر مؤشراً بأن السياسة المالية قد أصبحت أقل توسعاً من قبيل والذي يعكس جزئياً مسائل تتعلق بالاستقرار المالي. وسيظل الفائض المالي ضخماً على المدى

توقع تقرير بنك الكويت الوطني أن يحافظ النمو غير النفطي للاقتصاد الكويتي على قوته خلال العام المقبلين عند 4 و5%، إذ من المتوقع أن يشهد نشاط المشاريع ضخماً إضافياً، ما قد يساهم في دعم الطلب وتحسين توازن النمو الاقتصادي. في الوقت نفسه، نتوقع أن يلقى القطاع الاستهلاكي دعماً من بعض القوانين الأخيرة التي تستهدف التخفيف عن كاهل المواطن وإهمها قانون صندوق الأسرة، وهو ما من شأنه أن يقابل أي تراجع نسبي في نشاط هذا القطاع. وتبقى توقعات النمو مرهونة بشكل رئيسي بوتيرة تنفيذ المشاريع التنموية.

وقال التقرير أنه من المتوقع أن تحافظ الإيرادات النفطية على قوتها رغم أننا قد نرى بعض التراجع في الإنتاج النفطي خلال العام 2014، كما ستساهم هذه الإيرادات في تحقيق فوائض ضخمة في المالية العامة والميزان التجاري، ومن المتوقع أن يستمر الإنفاق الحكومي في الارتفاع ولكن بوتيرة أبطأ من السابق الاستثماري، كما أنه من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم قليلاً خلال العام 2014 ليصل إلى 3,5%، ومن المتوقع أن تبقى السياسة النقدية توسعية دون تغيير، الأمر الذي يعكس رغبة السلطات في دعم النمو. كما يتوقع أن يشهد الائتمان نمواً معتدلاً مدعوماً بتسارع الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال. وفي الوقت نفسه، قد يشهد سوق الأوراق المالية تحسناً من ناحية اهتمام المستثمرين فيه.

وتذكر التقرير أنه من المتوقع أن يشهد نشاط القطاع الاستهلاكي الذي يساهم بشكل أساسي في نشاط الاقتصاد غير النفطي في السنوات الأخيرة - بعض التباطؤ، ولكنه سيستلقي دعماً من المساعي الحكومية للتخفيف من عبء ديون المواطنين بقيمة 0,4 مليار دينار. في الوقت نفسه، نتوقع أن يشهد تحسناً ملحوظاً في وتيرة نشاط مشاريع البنية التحتية، وتسارعاً تدريجياً في الائتمان المصرفي بالإضافة إلى الجهود الملموسة للقيام بإصلاحات كبيرة وضرورية. في حال تحقيق تلك الأمور، سيتمتع الاقتصاد باستعادة قوته بحلول العام 2015 وفتح وتيرة نموه خلال العام 2012 بعد أن شهد تباطؤاً في الفترة ما بين 2007 و2011، وذلك مع انحسار تداعيات الأزمة المالية العالمية.

في الوقت نفسه، من المتوقع أن يسجل إنتاج النفط انخفاضاً بواقع 2% خلال العام 2014 وذلك للعام الثاني على التوالي. ويعتبر ذلك الانخفاض بسيطاً مقارنة بالانخفاض الذي شهده سابقاً بواقع 4%، وقد حافظت أسعار النفط على قوتها بشكل جيد خلال الربع الأول من العام 2014 نتيجة خفض الإنتاج من قبل الدول الرئيسية المصدرة (من أعضاء منظمة أوبك) لكن إنتاج النفط الكويتي قد يسجل ارتفاعاً مفاجئاً مستقبلاً مع انتهاء الفترة الموسمية التي عادة ما تشهد خلالها الأسواق ضعفاً في الإنتاج بالإضافة إلى الانتهاء من عمليات الخفض.

وقد أعلن بعض المسؤولين في قطاع النفط عن زيادة القدرة الإنتاجية للكويت من 3,2 ملايين برميل يومياً ليصل إلى 3,3 ملايين برميل يومياً، حيث ساهم هذا الارتفاع في توفير قدرة أوسع لرفع الإنتاج إذا تطلب الأمر ذلك بعد فترة كانت تلك القدرة محدودة، ويقف الإنتاج حالياً عند أقل من 2,9 مليون برميل يومياً.

تنفيذ المشاريع

وأشار التقرير إلى أن فترة السنوات الأربع لخطة التنمية الحكومية التي امتدت من السنة المالية 2010/2011 حتى السنة المالية 2013/2014، انتهت حيث جاء الإنفاق الفعلي دون مستواه المعلن في الخطة والبالغ 31 مليار دينار. ومن المتوقع أن يتم الإفصاح عن خطة تنمية جديدة خلال الأشهر المقبلة، وتتطلع إلى تحسين وتيرة تنفيذ المشاريع فيها على نحو إضافي، ومن المحتمل أن يتم الموافقة على العديد من المشاريع السابقة التي قد انتهت من تنفيذ مراحلها الأولى أو أنها في الطور الأخير. وتتضمن المشاريع التي تشغل المراتب المتقدمة مشروع الوعود النظيف بقيمة 13 مليار دينار

مافيا تربك الصرافات الآلية للبنوك ببطاقات مزورة



نموذج ماكينة إصدار البطاقات المصرفية

بعض البنوك (مختلفة الاستخدام الشخصي - وهي التي تستخدم لأغراض ثابتة المعايير الكاملة لحماية ما عليها من أموال.

وأضاف أن تلك النوعية من البطاقات من الممكن تقليدها خارج الكويت، إلا أن ماكينات الصرف الآلي مزودة بتقنيات متطورة لحماية غير تلك الاختراقات التي تعد الأولى في السوق الكويتي، إذ لم ير السوق المصرفي تلك النوعية من هذه البطاقات من قبل.

ويربط المصدر ما تم تداوله من عمليات نقدية مزورة خلال العام الماضي، وكلفت بعض البنوك غرامات مالية تراوحت بين 10 و25 ألف دينار لكل بنك لديه حالات تزوير، وبين ما يحدث الآن من تلك التقليد وإصدار البطاقات المصرفية بالكويت ومعايير الأمن الموضوع عليها، قال إن جميع البطاقات التي تصدرها البنوك متوافقة مع المتطورة والمنظمة التي قد تشكل أزمة بالقطاع المصرفي وتطل عليه من جديد.

وأظهر علامات على شاشة الماكينة تفيد بتعطيلها. وأشار المصدر إلى أن ماكينات بعض البنوك توقفت منذ مساء يوم الخميس وحتى أمس منتظرة قيام العاملين المختصين بإصلاحها عبر طرق برمجة معقدة - على حد قول المصدر - لافتاً إلى أنه لوحظ توقف شاشات 3 بنوك تقريباً عن العمل في منطقتين بتوقيت مقارب لكل منهما، الأمر الذي يدفع بوجود شبهة بوجود

وتظهر علامات على شاشة الماكينة تفيد بتعطيلها. وأشار المصدر إلى أن ماكينات بعض البنوك توقفت منذ مساء يوم الخميس وحتى أمس منتظرة قيام العاملين المختصين بإصلاحها عبر طرق برمجة معقدة - على حد قول المصدر - لافتاً إلى أنه لوحظ توقف شاشات 3 بنوك تقريباً عن العمل في منطقتين بتوقيت مقارب لكل منهما، الأمر الذي يدفع بوجود شبهة بوجود

5 أشهر مرت على تفعيل «اكستريم 2» تقنياً.. والمحصلة لا شيء

متاحة للجميع، حيث إن 99% من ملاك السندات عند طرحها لا يكون لديهم نية للبيع لتحقيق العائد منها.

● وجود تشريعات خاصة بالصكوك والسندات يشارك في صياغتها المعنيون بالأمر.

وأكد الناصر في هذا السياق على تصريحات رئيس مجلس إدارة شركة الاستثمار الوطنية حمد العميري التي قال فيها يجب تعديل القوانين الاقتصادية عن طريق أهل الاختصاص على أن يتولى تنفيذها بعد ذلك القانونيين.

وكان رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة رساميل لهيكله المالية عصام الطواري قال لـ «الأنباء» إن الشركة وهي متخصصة في مجال إصدار الصكوك ليس لديها خطة توابك تفعيل البورصة للمرحلة الثانية من اكستريم، لأن البداية ليست صحيحة لعدم دعوة المختصين في هذا المجال للتشاور قبل إطلاق المرحلة.

● عدم وجود كيان تسند إليه هذه المهمة بشكل واضح.

● عدم وجود قانون بالكويت ويؤطر إجراءات إصدار الصكوك.



البورصة تتربط تفعيل الحقيقي لنظام التداول الجديد «اكستريم» (ماني عبدالله)

منذ قرابة 5 أشهر أطلقت البورصة الكويت المرحلة الثانية من نظام التداول الجديد «اكستريم» بعد أن انتهت من تهيئة البنية التحتية لسوق المشتقات.

وبإطلاق المرحلة رسمياً في 8 ديسمبر 2013 أعلنت إدارة البورصة عن بدء استعدادها لتلقي طلبات تداول للسندات والصكوك والمؤشرات وغيرها من الأدوات الاستثمارية، إلا أنه بعد مرور هذه الفترة لم تقدم أي من شركات الاستثمار (صناع السوق) بطلب تقديم أي من هذه المنتجات لبيع تداولها في بورصة الكويت بعد موافقة هيئة أسواق المال ومن ثم إدارة السوق.

وفي هذا السياق قال الرئيس التنفيذي لشركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول فيصل صرخوه إن السوق يحتاج لبعض الوقت لاستيعاب الآليات الخاصة بالمرحلة الجديدة لنظام التداول. لافتاً إلى أن كل شركة مهتمة بالامر ترسله باستشارة وتترتب قبل اتخاذ أي خطوة في هذا الاتجاه.

وأوضح أن هناك محفزات عدة لا بد من توافرها ليتم تفعيل «اكستريم 2»، وهي: طرح المزيد من الإصدارات سواء السندات أو الصكوك من قبل الدولة والقطاع الخاص لتنفيذ المشاريع الكبرى ليكون هناك حافز لصناع السوق على طرح منتجات من هذا النوع في بورصة الكويت.

● تشجيع الدولة لسياسة الاستثمار في أدوات الدين من خلال طرح إصدارات وإن لم تكن في حاجة إلى سيولة مالية.

● ضعف السيولة النقدية المتاحة حالياً، فمستوى السيولة في السوق بالوقت الراهن لا يشجع على الإقدام على مثل هذه الخطوة.

● عدم وضوح الضوابط الخاصة بآليات التداول للصكوك أو السندات، فضلاً عن غيرها من المشتقات.

شريف حمدي

بورصة الكويت المرحلة الثانية من نظام التداول الجديد «اكستريم» بعد أن انتهت من تهيئة البنية التحتية لسوق المشتقات.

وبإطلاق المرحلة رسمياً في 8 ديسمبر 2013 أعلنت إدارة البورصة عن بدء استعدادها لتلقي طلبات تداول للسندات والصكوك والمؤشرات وغيرها من الأدوات الاستثمارية، إلا أنه بعد مرور هذه الفترة لم تقدم أي من شركات الاستثمار (صناع السوق) بطلب تقديم أي من هذه المنتجات لبيع تداولها في بورصة الكويت بعد موافقة هيئة أسواق المال ومن ثم إدارة السوق.

وفي هذا السياق قال الرئيس التنفيذي لشركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول فيصل صرخوه إن السوق يحتاج لبعض الوقت لاستيعاب الآليات الخاصة بالمرحلة الجديدة لنظام التداول. لافتاً إلى أن كل شركة مهتمة بالامر ترسله باستشارة وتترتب قبل اتخاذ أي خطوة في هذا الاتجاه.

وأوضح أن هناك محفزات عدة لا بد من توافرها ليتم تفعيل «اكستريم 2»، وهي: طرح المزيد من الإصدارات سواء السندات أو الصكوك من قبل الدولة والقطاع الخاص لتنفيذ المشاريع الكبرى ليكون هناك حافز لصناع السوق على طرح منتجات من هذا النوع في بورصة الكويت.

● تشجيع الدولة لسياسة الاستثمار في أدوات الدين من خلال طرح إصدارات وإن لم تكن في حاجة إلى سيولة مالية.

● ضعف السيولة النقدية المتاحة حالياً، فمستوى السيولة في السوق بالوقت الراهن لا يشجع على الإقدام على مثل هذه الخطوة.

● عدم وضوح الضوابط الخاصة بآليات التداول للصكوك أو السندات، فضلاً عن غيرها من المشتقات.

شركات الصرافة على خط «فاتكا»

محمود فاروق

«المركزي» عدة اتصالات لمعرفة كيفية التطبيق ومدى علاقة شركات الصرافة بذلك الأمر.

وكان بنك الكويت المركزي قد أرسل تعميماً إلى جميع شركات الصرافة العاملة بالكويت بضرورة العمل بقانون الفاتكا في الوقت المحدد. وأوضح المصدر أن البنك المركزي استعرض خلال الاجتماع الحالات التي يستهدفها القانون من خلال شركات الصرافة التي منها التحويلات من أفراد حاملين الجنسية الأمريكية بغرض إتمام صفقات يحقق من وراثتها أرباحاً، وبالتالي يحق تطبيق القانون عليه.

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن بنك الكويت المركزي أحاط شركات الصرافة البالغ عددها 40 شركة تقريباً بضرورة اتخاذ كل التدابير اللازمة لتطبيق تعميمه الخاص بالتسجيل لدى وزارة الخزانة الأمريكية لتطبيق قانون الامتثال الضريبي «فاتكا».

وأفاد المصدر بأن إحاطة المركزي جاءت خلال اجتماع عقده مع مديري شركات الصرافة نهاية الأسبوع الماضي، لاطلاعهم على كيفية التطبيق، وما علاقتهم بذلك القانون، خاصة بعد أن وردت إلى

لعرضها على «الهيئة» واجتماعها خلال أيام قليلة

«التجارة» تعدل بعض بنود مذكرة تفاهم «هيئة الأسواق»

عاطف رمضان

«الهيئة» خلال اجتماعها الأسبوع الجاري.

وعن أبرز المواضيع التي تضمنتها مذكرة التفاهم فصل الرقابة المزدوجة ما بين الوزارة و«الهيئة» فيما يخص تقديم الميزانيات المالية للشركات وانعقاد جمعياتها العمومية دون تأخير، على ألا يكون هناك ازدواجية في مسألة الطلبات التي تقدمها الشركات سواء للوزارة أو هيئة الأسواق.

كما تطرقت المذكرة للاشتراطات المسبقة من قبل «الهيئة» على المرشحين

لعضوية مجالس إدارات الشركات إذا كانت العمومية بدعوة من قبل الوزارة.

وبينت المصادر أنه في حال اقتبعت «الهيئة» بالتعديلات التي أجرتها «التجارة» على بعض بنود مذكرة تفاهم فك التشابك الرقابي بينهما سيكون الطرفان قطعاً شوطا كبيراً للتوقيع على تلك المذكرة التي تأخرت بسبب الجدل حول صاحب اليد العليا في الصلاحيات الرقابية وسلطة كل طرف، إضافة إلى اشتغال مذكرة التفاهم على عدد كبير من البنود التي تمس صميم عمل الجهتين الرقابيتين.

عودة شركات أشخاص موقوفة

عاطف رمضان

علمت «الأنباء» أن وزارة التجارة سمحت عبر قرار وزاري بالتجديد لشركات أشخاص كانت موقوفة مثل التجارة العامة والمقاولات بعد إيقافها منذ 2009 واجرة تحت الطلب وبعض الأنشطة الأخرى.

وسمحت الوزارة لأصحاب تلك الشركات بالتنازل عنها أو دخول شركاء جدد فيها. وأشارت المصادر إلى أن التراخيص الفردية الموقوفة لن تعود مجدداً كون القرار الوزاري لم يتطرق إليها.

